سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٢٦,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١١١,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	٩٦,٠٠٠	٩١,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٦٦,٠٠٠	٦١,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

فعاليات الجلسة الثانية لطاولة (المدى)المستديرة

البطاقة التموينية ..الواقع والمستقبل

الجزء الخامس

كتب: محرر الشؤون الاقتصادية

سبق ان استعرضنا في الاقسام الاربعة الماضية ورقتي العمل اللتين تقدم بهما الدكتور ماجد الصوري الخبير في البنك المركزي العراقي والدكتور ثائر العاني التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، ثم عرجنا على نشر مداخلة الدكتور عبد الرحمن المشهداني رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز بحوث ودراسات الوطن العربي بالجامعة المستنصرية ثم التعقيبين اللذين تقدم بهما الدكتور باتع الكبيسي مدير السياسات الاقتصادية في وزارة التخطيط والدكتور ستار البياتي الباحث في مركز دراسات وبحوث الوطن العربي فيما نقف اليوم على المداخلة التي تقدم بها الباحث مكي محمد ردام تعقيباً على ورقتي العمل فضلاً عن المناقشات التي شارك بها الباحثون المشاركون.

يقول السيد مكي محمد ردام في تعقيبه:

اشكر عائلة المدى الاقتصادية لرعايتها وتنظيمها مثل تلك الفعاليات. كان على الحكومة والساسة التعامل مع موضوع البطاقة التموينية بصورة أفضل مما هو الحال عليه، ففي ملعب كرة القدم حينما تأتي الكرة عالية لا يكتفي حامي الهدف بصدها ولكن يتلقفها بطريقة تثير اعجاب الجمهور كذلك، وكان بالامكان ان تتعامل الحكومة مع الحصة التموينية كموضوع الكرة وحامي الهدف، فالحصة التموينية كموضوعة تخص وترتبط بجميع النواحي سواء الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية ومن هنا نلاحظ ان جميع الاقتصاديين والباحثين في الاوساط الاخرى بدأوا يتوجهون الى الدولة لاستنهاضها للتعامل مع البطاقة التموينية لصالح الاغلبية من مجتمعنا وانا اؤيد وجهة نظر السادة الذين سبقوني بالكلام واحب ان أبين ان الحصة التموينية كعامل أو عنصر اقتصادي مهم ضمن مجموعة المصفوفة الاقتصادية العراقية، يجب التعامل مع هذا الجزء المهم بشكل دقيق كتعاملنا مع البطالة والتضخم النقدي ومعدل الاجور إذ ان البطاقة التموينية تدخل في صميم تركيبة الاقتصاد العراقي وكما اشار الى ذلك من تكلم قبلي لكن بطريقة مخففة حيث ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد وحيد الجانب ويعتمد على إيرادات النفط وهذه النقطة تجعل العراق يلتفت الى المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهنا تلعب المساعدات والمنح والقروض العامل الحاسم في معالجة الحصة التموينية وهنا تسمحوا لي ان اتذكر قول جان جاك روسو حيث يقول "النقود التي في يدك تحقق لك الحرية اما النقود التي تسعى اليها فهي طريقك الى العبودية" اذ يتضح من شروط منظمة النقد الدولي واملاءاتها انها تريد ربط اقتصادنا ومشروعاتنا وطموحاتنا بما تقدمه لنا مثل تلك المنظمات وما تأخذه منا في آن واحد وعلى العموم لا اريد ان اطيل عليكم ولكن اريد ان اشير الى ان الحصة التموينية كجزء من الاصلاح الاقتصادي المنشود الذي نحن بصدده من الممكن ان نفهمها انها ليست بمعناها كبطاقة مؤلفة من فقرات من المواد الغذائية التي يتسلمها المواطن بل يجب ان نفهمها كمعاملة أو كجزء مهم من اقتصادنا الوطني. والبطاقة التموينية وكما اطلعنا على موازنة عام ٢٠٠٦ فانها يمكن ان تحقق عدة اهداف من شانها خلق اقتصاد متوازن ومن أهم هذه الاهداف السيطرة على التضخم النقدي فيما اذا تم تعويض الحصة ببدل نقدي، كذلك فان استمرار العمل بنظام الحصة التموينية يحد من حجم البطالة اذ ان هناك عدداً كبيراً من المواطنين من وكلاء الغذائية أو ممن يتعاملون في تحميل وتخزين مواد ومفردات الحصة التموينية حيث يوفر هذا العمل موردهم الاساسي لتحسين دخلهم الحقيقي وليس الدخل النقدي وهذا ما يدركه الاقتصاديون حيث ان زيادة الدخل النقدي للفرد يعني زيادة في التضخم وهذا ما سيحصل لو تم استبدال الحصة ببدل نقدي. ونحن من البلدان التي تتبنى تطبيق مشروعات المنظمات الدولية التي تقر بالتنمية البشرية علماً ان الغذاء ومستوى الغذاء هو احد المؤشرات المهمة في قياس الرفاه الاجتماعي للشعوب وهو مقياس اساسي في التنمية الاقتصادية والبشرية واريد ان اشير هنا الى ان هناك عدة امور تدخل في أساس التنمية الاقتصادية والبشرية ومنها الأساس القانوني والاساس الصحي وكل هذه تتضافر لخلق تنمية اقتصادية وبشرية نحن بأمس الحاجة إليها وكل ذلك يتحقق بالابقاء على مشروع الحصة التموينية ومن خلال عرض ارقام الايرادات التي تتحقق من تصدير النفط وكحق مشروع تؤكده المادة (٢٥) فقرة (هـ) من قانون إدارة الدولة والتي تعالج من الناحية القانونية موضوعة توزيع الثروات على المواطنين كأن تكون حصة لكل فرد من هذه الايرادات فكيف اذا ارتبطت هذه الحصة بموضوعة الغذاء وهي موضوعة مؤشرة تخلصنا من مؤشر مهم وهو الحدود الدنيا للفقر. والعراق احدى الدول الداخلة ضمن الحدود الدنيا للفقر فمن هناك يمكن ان يكون هناك أساس قانوني وليس اقتصادياً فقط لبقاء العمل بنظام الحصة التموينية وأنا اقترح على طاولة المدى ان يكون هناك بحث للأساس القانوني والصحي المترتب على العمل بالحصة التموينية .

مشاركة فريق عمل من وزارة التجارة

كانت طاولات المدى السابقة تواجه بتجاهل واضح من قبل الوزارات والمؤسسات المعنية، لذلك اتجهت إدارة الطاولة الى وزارات التجارة والمالية والتخطيط وبكتب موجهة الى المكاتب الخاصة للسادة الوزراء للمشاركة الفعالة في تلك الفعالية واولوية حضور الوزراء أو من يفوضونه لنقل تصورات وزاراتهم، وفي الوقت الذي سجل الحاضرون تقاعس وزارتي المالية والتخطيط عن الاجابة اسعدتهم مشاركة وزارة التجارة بفريق عمل ضم مدير عام شركة تجارة المواد الغذائية ومعاون المدير العام لشركة تجارة السيارات ومجموعة من (الكوادر) المعنية، وكان امام إدارة الندوة ان تتيح المجال لتوضيح موقف وزارة التجارة من خلال مداخلة للسيد عبد الكريم نوري مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية الذي تحدث في الطاولة بقوله:

في الحقيقة هذه أول ندوة احضرها تتيح الفرصة لوزارة التجارة للدفاع عن نفسها اما سيل الاتهامات الموجهة لها بعدم قيامها بواجباتها وعدم ايصال مفردات الحصة التموينية الى المواطن . قبل ان ادافع عن دور شركتنا ووزارة التجارة بشكل عام هناك عدة امور ارجو ان اطرحها وبالارقام لتتضح الصورة.

وزارة التجارة لم تأخذ ٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ بل اخذت مليارين فقط ولذلك كل الارقام التي طرحت وتطرح يجب قسمتها على ٢ وبضمنها دخل الفرد العراقي في الشهر. هذا الشيء صرح به وزير التجارة السابق السيد محمد الجبوري والسيد عبد الباسط كريم وزير التجارة الحالي وصرحنا به نحن المدراء العامون في وزارة التجارة أكثر من مرة حيث من تاريخ ١/ كانون الثاني الى ٣٠/ آيار لم تأخذ وزارة التجارة سوى ١٠٠ مليون دولار فقط فاذا قارنا ١٠٠ مليون دولار بمليارين دولار مخصصة لوزارتنا نجد ان الوزارة قد تسلمت جزءاً من عشرين والذي انعكس بشكل كبير على ما يمكن بناؤه من خزين اضف الى ذلك ما نتسلمه أو كان من المفروض ان نتسلمه من ٤ مليارات هو الحاجة الشهرية أي من دون بناء أي خزين وهذه مشكلة كبيرة أي ان التخصيصات المالية الخاصة بوزارة التجارة لا تؤهلها لبناء خزين ستراتيجي. وإذا وضعنا جانباً جميع حجج وزارة التجارة ولإيضاح الموضوع بشكل دقيق فاذا طلب من وزارتنا توزيع الحصة التموينية بالمقابل يجب توفير خزين كاف لمواجهة أي ازمة تطرأ وفي أي وقت من الاوقات وهذا موضوع غاية في الأهمية اذ ان الخزين يمكننا من تجاوز أي ازمة مثل النقل والوقود وغيرها أي لكي لا تتحمل وزارتنا تقصير باقي الوزارات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال مجال النقل، لو فرضنا اننا بحاجة لايصال ستمائة الف طن من المواد الغذائية شهرياً فاننا بالمقابل بحاجة الى مليوني لتر كاز شهرياً لإجراء المناقلات. فكم هي حصة وزارة التجارة من وزارة النفط من الكاز بالسعر الرسمي انها في الحقيقة لا تتجاوز المليون لتر ومن هنا تتضح لكم الصورة ولو بشكل بسيط عن حجم التحديات التي تواجهها وزارتنا.

وعلى العموم اوجه شكري لكم لان طاولتكم قد انصفت وزارة التجارة ولو بشكل بسيط اما عن دور وزارة التجارة في مجال دعم القطاع الخاص فوزارتنا قامت من قبل سقوط النظام حتى الان بشراء الحنطة باسعار تشجيعية لدعم هذا القطاع ولكن المشكلة تكمن في ان الانتاج المحلي وللأسف غير كاف لما تحتاجه الوزارة اما بالنسبة لدعم وزارتنا في مجال الصناعة فقد قامت وزارتنا ومن خلال اللجنة العليا للعقود بالتعاقد مع وزارة الصناعة لشراء منتجات هذه الوزارة من الزيوت وبشكل كامل وباسعار اعلى من الزيوت المستوردة حيث ان بامكان وزارة التجارة شراء هذه الزيوت من البلدان المجاورة وباسعار اقل من تلك التي تدفع لصالح وزارة الصناعة هذا ما قدمته وزارتنا في مجال دعم الزراعة والصناعة الوطنية ولكن للأسف وكما اسلفت فان المنتوج الوطني غير كاف لسد حاجة الوزارة. حيث تحتاج وزارتنا بحدود ٣٧ الف طن من الزيوت والدهون شهرياً بينما تزودنا وزارة الصناعة بثلاثة الاف طن شهرياً لذلك نضطر لشرائها من الخارج اما بالنسبة للقطاع الخاص العراقي فهو غير مهيأ للتعامل مع وزارتنا لأسباب كثيرة اهمها عدم وجود الخبرة الكافية والامكانية المادية إضافة الى الأساليب الملتوية التي يستخدمها بعض التجار لذلك اضطررنا للتعامل معهم بشكل حذر وعلى العموم القطاع الخاص العراقي في مجال التجارة قاصر عن توفير احتياجات الوزارة والسوق المحلية ومما تقدم فان هموم وزارة التجارة اكبر مما تتصورون فنحن وعلى سبيل المثال بحاجة الى أكثر من ٦٠٠ الف طن من المواد الغذائية شهرياً فهل يمكن للقطاع الخاص توفير هذه الكمية ؟.

الجواب كلا طبعاً. فهذه ازمة حقيقية فوزارة التجارة وحدها المسؤولة عن توفير الغذاء للمواطن وهذا ان دل فانه يدل على الفقر والتأخر الذي يعيشه المجتمع العراقي ولو تم دفع بدل نقدي عوضاً عن الحصة التموينية فستكون هذه مشكلة كبيرة ولها اثار سلبية خطرة وعلى سبيل المثال فقد تأخرت وزارة التجارة عن توفير السكر في الوقت المحدد وبالتالي شهد سعر السكر ارتفاعاً كبيراً نتيجة هذا التأخير وبالتالي فان تعليق العمل بنظام البطاقة التموينية سيكون بمثابة الطامة الكبرى على المواطن المسكين في هذا الظرف الحرج حيث ان القطاع الخاص وللأسف غير مهيأ لتحمل مسؤولية توفير الغذاء للمواطن وفي الختام اقول: الله يكون في عون المواطن المسكين.

وماذا عن الفساد الإداري؟

وفي معرض رده على تساؤلات بعض السادة المدعوين لطاولتنا بشأن الفساد الإداري الذي اصبح متفشياً بشكل كبير في وزارة التجارة وعن غياب دور الرقابة لوكلاء الحصة التموينية اجاب الاستاذ عبد الكريم نوري بان الفساد آفة منتشرة في جميع الوزارات وليست وزارة التجارة وحدها تعاني من هذه الآفة وعن غياب الرقابة اجاب بان الوضع الامني الحرج يحول دون اداء الرقابة دورها الفعال نافياً غياب الرقابة بشكل تام

بعد ذلك حان دور المشاركين في مناقشة البحوث والمداخلات حيث ابتدأ بذلك الدكتور ربيع خلف التدريسي في جامعة بغداد بتعقيبه قائلاً:

فيما يتعلق بالبطاقة التموينية فكلنا متفقون على اهميتها فهي لا تختص بالجانب الاقتصادي ولكن تتعداه الى أبعاد اخرى قد تتصل بالجريمة في بعض الاحيان وبالتالي فنحن متفقون على أهمية البطاقة التموينية . إضافة الى ذلك فقد لعبت دوراً كبيراً ومهماً في الاحصائيات الكثيرة والمهتزة حيث وفرت الدعم لهذه الاحصائيات وبالتالي وفرت مؤشراً تدقيقياً لهذه الاحصائيات وهذا يذكرني ايضاً ببرنامج النفط مقابل الغذاء في محاولة لإيجاد آلية لتطبيق هذا البرنامج فخبراء الأمم المتحدة لم يجدوا آلية أكثر دقة وشمولية من البطاقة التموينية لتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وبالتالي هي على قدر عالٍ من الأهمية من حيث السجلات والمعلومات وهي في الحقيقة أفضل عمل قامت به وزارة التجارة وافضل جهد شمولي على مستوى البلاد هو تنظيم البطاقة التموينية اما ما يتعلق بالمؤسسات المالية التي تطالب بامور تحقق مصالح العالم الغربي ومن الطبيعي ان تطالب هذه المؤسسات التي هي اصلاً وليدة العالم الغربي بمثل هذه المطالب لكن القضية الأساسية المطروحة هل من الممكن ان نتفادى مثل هذه المطاليب فيما اذا كانت متعارضة مع المصلحة الوطنية؟ ودون الدخول في تفاصيل دقيقة فاذا كان الغاء البطاقة التموينية مفروضاً علينا من الخارج بقرارات مقايضة من المؤسسات المالية الدولية فلا اجد ضرورة لمناقشة هذه القضية من حيث الالغاء والابقاء عليها فيما اذا كانت اصلاً مفروضة من الخارج ولا نملك التملص من هذا الفرض ،علينا في هذه الحالة ان ندرس فقط الآثار المترتبة على إلغائها ولا ندرس جدواها. لكن اذا كان هذا الموضوع خياراً لنا فانا انصح بابقاء العمل بالبطاقة التموينية للمواطنين المشمولين بشبكة الضمان الاجتماعي على الاقل على الرغم من ان شبكة الضمان الاجتماعي لم تنضج بشكل تام، ولكن العمل جار ودؤوب لإنضاج هذه الشبكة، وبدأت المحافظات تبعث بقوائمها وفق معلومات دقيقة من النسيج الاجتماعي. اما عن المشمولين بشبكة النظام الاجتماعي فانهم يمثلون ربع سكان العراق أي حوالي مليون عائلة فاذا اخذنا متوسط عدد افراد العائلة (٥-٦) اشخاص وبالتالي فنحن امام ستة ملايين فرد مشمولين بشبكة النظام الاجتماعي ومشمولين بنظام البطاقة التموينية فيما اذا قررنا الغاء البطاقة عن باقي افراد المجتمع اما الجانب الآخر فاذا كانت القضية مرتبطة بمطالب دولية لمؤسسات دولية أي مقايضة الديون مقابل الغاء الدعم فبامكاننا ان نستخدم اسلوب التورية كمؤسسات عراقية لتعمية الحقيقة عن هذه المؤسسات ونقوم بتمويل البطاقة التموينية من آلية دعم مرفوضة من قبل هذه المؤسسات المالية الدولية الى آلية توزيعية وهنا لا اعتقد ان المؤسسات الدولية النامية سترفض آلية التوزيع الموجودة في كل مكان في العالم حتى في الدول النامية المدنية الداخلة ضمن نطاق نادي باريس ونادي روما وهناك أساليب تورية لتحويل البطاقة التموينية من آلية دعم مرفوضة الى آلية توزيع وهناك تفاصيل كثيرة بهذا الخصوص لا أريد الولوج فيها.

في الحقيقة أنا لا أشفق على وزارة التجارة وحدها بل اشفق على جميع المؤسسات الحكومية لأن الهياكل العراقية سواء في القطاع الخاص أو العام في جميع المجالات سواء التجارية أو الصناعية أو الزراعية وغيرها هي هياكل خديجة وتحتاج ما يحتاجه الطفل الخديج من حماية لابقائه على قيد الحياة ومن ثم تقويته وبعد ذلك تكليفه بمهام خطرة ومهمة كالتصدي لهذه المهمة في هذه المرحلة فمن الصعوبة خلال هذه المرحلة الحرجة ان نكلف المؤسسات العراقية في القطاع العام والخاص بتحمل هذا العبء الكبير.

وهناك نقطة أخيرة اريد ان أشير اليها هي ان التكلفة الحقيقية النظرية لمواد البطاقة التموينية الواصلة للفرد العراقي سنوياً تعادل اثنين ونصف مليار دولار في حين واقع الموازنة لوزارة التجارة هو اربعة مليارات دولار ولا نعرف فيما اذا كان المخصص للبطاقة التموينية ملياري دولار ام اربعة مليارات دولار؟ وإذا كان المخصص للبطاقة ملياري دولار فنريد ان نعرف كم تساهم المليارات الاخرى في توفير الدعم اللوجستي للبطاقة التموينية فيما يتعلق بكلف الخزين وكلف النقل وفي الحقيقة نحن نتساءل عن الفجوة وإذا ما كانت هناك حقاً فجوة فيجب علينا تداركها.